

الملخص التنفيذي

مشروع عوائد أفضل في عالم أفضل

الآجال تتطلب تدخلات تنظيمية هامة سوف تستغرق سنوات عديدة لتنفيذها لكي تؤدي وظيفتها بشكل فعال. وعلى الرغم من هذا، يوجد مقترحات مثل فرض ضريبة على المعاملات المالية التي من شأنها أن تشكل خطوة إلى الأمام. ومع ذلك، هناك بعض تدابير عملية – تنظيمية وطوعية – يمكن اتخاذها والتي من شأنها أن تساهم إسهاماً كبيراً في التصدي لمسائل الرقابة والشفافية. وقد تم تحديدها أدناه.

أما المجموعة الثانية من الحواجز فهي أكثر تقنية من حيث طبيعتها وتتعلق بالتحديات العملية لدمج الآثار الاجتماعية والبيئية التي تؤثر على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في ممارسات الاستثمار. وقد حدد المشاركون في مشروع عوائد أفضل في عالم أفضل المسألتين التاليتين باعتبارهما ذات أهمية خاصة:

- عدم وجود بحوث ذات مصداقية بشكل عام فيما يخص الآثار المترتبة عن العوائد المالية لقضايا الفقر والتنمية، والافتقار العام للبيانات ذات المعنى من الشركات حول آثارها الاجتماعية والبيئية. والنتيجة هي أنه من الصعب بالنسبة للمستثمرين إجراء تقييم سليم لمدى تعرض الشركات للمخاطر الاجتماعية والبيئية ولا سيما في البلدان النامية.
- عدم وجود أطر معيارية واضحة بشكل عام (سواء التي تم تحديدها في التنظيم أو في الرموز والمعايير المعتمدة على نطاق واسع) التي يمكن على أساسها تقييم أداء الشركة والتي يمكن أن تشكل أساساً للحوار بين الشركات ومستثمريها.

التوصيات

لقد حددنا أدناه مقترحاتنا بشأن الخطوات العملية التي نعتقد أنها يمكن – ويجب – أن تؤخذ من قبل المستثمرين والحكومات على مدى السنوات من ثلاثة إلى خمسة القادمة لتمكيننا من إحراز تقدم حقيقي بشأن القضايا التي تم تحديدها في سياق هذا المشروع.

تعليقات ختامية

كان المشاركون في مشروع عوائد أفضل في عالم أفضل متحدين في وجهة نظرهم بأن مركز الثقل في مجال الاستثمار يتجه حتماً نحو الأسواق الناشئة التي سوف تجني من خلالها نسبة متزايدة من العوائد في المستقبل. وتقر منظمة أوكسفام بوجود حاجة ملحة للاستثمار المسؤول على المدى الطويل – الذي يأخذ في الاعتبار القضايا الاجتماعية والبيئية والإدارية التي تحدد ما إذا كان الاستثمار له تأثير إيجابي نهائي على الحد من الفقر – في البلدان النامية، ولا سيما في المناطق والقطاعات التي تم الاستثمار فيها بشكل أقل من المطلوب على المدى الطويل. ونحن نؤمن بأن هذا المشروع قد ساهم في زيادة الوعي لدى المستثمرين وفي تحديد بعض التدابير التي يمكن أن تساعد على ضمان أن تلك التدفقات الاستثمارية تساهم بشكل أكبر في الحد من الفقر في المستقبل.

لقد حان الوقت لأسلوب جديد وجريء للاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في البلدان النامية. أسلوب يشتمل على إدماج حد أدنى من العدالة الاجتماعية في تحليل وممارسات المستثمرين، على أساس الشفافية والملكية المسؤولة، والتي تشجع على المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

أثارت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ سلسلة من الأسئلة الأساسية حول دور المستثمرين في المجتمع، سواء من حيث حجم الاستثمارات التي يقومون بها أو الطريقة التي يستخدمون نفوذهم من خلالها لضمان تعظيم الآثار الإيجابية الاجتماعية والبيئية وتقليل الآثار السلبية لأنشطتهم.

وفي حين لعب بعض المستثمرين دوراً قيادياً وتقدماً، في النقاش المتعلق بتغيير المناخ وقدموا مساهمات قيمة في مجالات مثل معايير العمل، وإمكانية الحصول على الأدوية الأساسية وقضايا الرشوة والفساد، غير أن العديد من القضايا المرتبطة بالحد من الفقر والتنمية المستدامة تلتفت، حتى الآن، القليل من الاهتمام في المناقشات الخاصة بالاستثمار المسؤول. وقد أطلقت منظمة أوكسفام مشروع عوائد أفضل في عالم أفضل في أكتوبر ٢٠٠٨ لفهم ماهية الحواجز التي تعوق مشاركة أكبر من المستثمرين فيما يتصل بجدول الأعمال هذا، وتحديد كيفية معالجتها أو التغلب عليها.

تمت هيكلة المشروع بوصفه شراكة في الأبحاث مع المعنيين في مجال الاستثمار. عقدنا سلسلة مؤلعة من سبع حلقات عمل، مع إضافة سلسلة من المقابلات الفردية المعمقة مع خبراء الاستثمار والتنمية. وفي المجموع، تمت المبادرة في المشروع بمشاركة أكثر من ٨٠ من المستثمرين المختلفين في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة.

وتقدر منظمة أوكسفام، إلى حد كبير، المستوى العالي من الاهتمام والمشاركة النشطة من جانب المستثمرين في مشروع عوائد أفضل في عالم أفضل. وقد تشجعنا واشتد عزمنا ولا سيما بسبب توافق الآراء بين معظم المستثمرين الذين شاركوا في سير المشروع بأن هناك حججاً دامغة تجارية وأخلاقية على حد سواء لكي يعمل المستثمرون على تقديم مساهمة أكبر لتحقيق نتائج للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق أهداف التنمية.

نتائج رئيسية

حدد المشروع مجموعتين من الحواجز التي تعترض المستثمرين وتعوقهم عن لعب دور أكبر في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر ودعم التنمية. تتعلق أول مجموعة من الحواجز ببنية وتشغيل قطاع الاستثمار التي تؤثر ليس فقط على الفقر والتنمية، ولكن أيضاً على استدامة الأسواق ككل. وتلك التي تم تحديدها على أنها ذات أهمية خاصة هي التالية:

- انعدام الرقابة من قبل أصحاب الأصول فيما يتعلق بالطريقة التي يأخذ مديرو الاستثمار في الاعتبار المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية – وكيفية تأثيرها على نتائج الفقر والتنمية المستدامة في الممارسات التي يستخدمونها في استثماراتهم؛
- قصر الآجال، ولا سيما الفصل المفلت بين الآفاق الزمنية القصيرة من قبل معظم المستثمرين من المؤسسات والأطر الزمنية الأطول اللازمة لتحقيق أهداف الحد من الفقر والتنمية؛
- غياب الشفافية بشكل عام في قطاع الاستثمار، وعلى الأخص في سياق هذا المشروع، والافتقار إلى المعلومات من غالبية المستثمرين حول النهج المتبع في الاستثمار المسؤول.

ولن يكون من السهل معالجة أي من هذه المسائل. فمعالجة قصر

ينبغي على جميع المستثمرين من المؤسسات (أصحاب الأصول، ومديري الأصول، وشركات التأمين، وما إلى ذلك) القيام بالأمور التالية:

- اعتماد وتنفيذ ونشر سياسة الاستثمار المسؤول.
- نشر سياسة محددة فيما يخص الحد من الفقر وقضايا التنمية.
- تحديد مسؤولية الإدارة العليا تجاه تنفيذ سياساتها للاستثمار المسؤول.
- التعامل مع الشركات التي تم الاستثمار فيها لتشجيع مستويات عالية من الأداء الاجتماعي والبيئي بشكل عام.
- دمج البحث في جميع المسائل المتعلقة بالنواحي البيئية والاجتماعية والإدارية في جميع قراراتهم الاستثمارية.
- مراقبة تنفيذ سياساتها، سواء فيما يخص الإجراءات المتخذة أو النتائج التي تحققت.
- تقديم تقرير سنوي عن تنفيذ السياسات وتحقيق النتائج.

ينبغي على المنظمات التي تستعين بمصادر خارجية فيما يخص مسؤولية بعض أو كل إدارة استثماراتهم دمج اعتبارات استثمار المسؤول في:

- تعيينات مديري الأصول وعمليات إعادة التعيين (على سبيل المثال من خلال جعل الاستثمار المسؤول الحد الأدنى المطلوب لتعيين مدرء الاستثمار)؛
- مراقبة عمليات إدارة الإستثمار؛ و،
- عمليات تقديم التقارير الخاصة بهم من خلال الشرح، على وجه التحديد، كيف عملوا على ضمان أن التزاماتهم بالاستثمار المسؤول ومخاوفهم قد تم معالجتها من قبل مديري الاستثمار لديهم والنتائج التي أسفرت.

ينبغي على الحكومات القيام بالأمور التالية:

- إلزام أصحاب الصناديق التقاعدية والأصول الأخرى بزيادة سياسة استثمار مسؤولة وتقديم تقارير عن النتائج الاجتماعية والبيئية والمالية التي تنجم عن تنفيذ هذه السياسة.
- جعل الاستثمار المسؤول جزءاً لا يتجزأ من الأصول المالية التي يديرونها، على سبيل المثال، صناديق المعاشات الحكومية.

ينبغي على المستثمرين من المؤسسات العمل على تحسين التكامل بين التنمية والقضايا المتعلقة بالفقر في ممارسات الاستثمار من خلال الأمور التالية:

- دعم تطوير الأدوات التحليلية لتمكين إدماج قضايا الفقر والتنمية في البحوث الاستثمارية وعمليات صنع القرار.
- التعامل مع منظمات المجتمع المدني المعنية لاكتساب فهم صحيح فيما يخص التخفيف من حدة الفقر وقضايا التنمية، وكيف يمكن أن تؤثر أنشطة المستثمرين عليها.
- تشجيع جانب البيع (البنوك الاستثمارية) على القيام بمزيد من التركيز على قضايا الفقر والتنمية عند القيام بالبحوث الاستثمارية الخاصة بمديري الأصول.
- تشجيع إدخال تحسينات في عملية تقديم التقارير عن مسؤولية الشركات، ولا سيما ضمان أن الشركات تعمل على معالجة قضايا التخفيف من حدة الفقر والتنمية في تقاريرها والضغط على الشركات لتقديم التقارير على نحو يسمح بإجراء مقارنات ذات مغزى.
- تشجيع الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين على بدء أو مواصلة عملية تطوير الأطر المناسبة المعيارية (وتحسين التشريعات) للشركات. وتتصل الأولويات الرئيسية بما يلي: (أ) ضمان إقرار فعال لمعاهدة الأمم المتحدة المقترح لتجارة الأسلحة، (ب) وضع إطار واضح لتوقعات مسؤولية الشركات الخاصة بقطاع الدفاع بشكل عام، و(ج) وضع إطار واضح لإمكانية الوصول إلى الأرض (على وجه التحديد الطريقة التي يتم من خلالها معالجة القضايا المماثلة للأمن الغذائي، والحق في الغذاء، وحياسة الأراضي، والموارد المائية، ومشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة، واستفادة المجتمعات من الاستثمار في قرارات الاستثمار).

ينبغي على الحكومات إلزام الشركات بالأمور التالية:

- إصدار تقرير شامل حول مسؤولية الشركات، وتعزيز الأطر التي وضعتها المبادرة العالمية لإعداد التقارير ومبادرات الكشف المماثلة؛
- إدراج معلومات حول القضايا المالية المادية الاجتماعية والبيئية في تقاريرها إلى المساهمين؛ وأخيراً
- تقديم المعلومات التي تم الإبلاغ عنها في شكل يمكن أن يجعل هذه المعلومات مفيدة للمعنيين بقضايا التخفيف من حدة الفقر والتنمية. وبشكل أكثر إلحاحاً، ينبغي إلزام الشركات بالكشف عن الضرائب وغيرها من المدفوعات إلى الحكومات على أساس كل بلد على حدة.